منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

مركز ذكاء

كتيب
حماية البيانات الشخصية

بالتعاون مع:

سمية باقـــازي

مستشار قانوني في البيانات

المحتويات

عن مركز ذكاء 3

ماذا يقدم لك هذا الكتيب وسياسة الاستخدام 3

ما هو نظام حماية البيانات الشخصية 4

نطاق تطبيق النظام 4

تعريفات هامة 5

حقوق صاحب البيانات 6

العوامل المؤثرة في جمع البيانات 7

متطلبات سياسة الخصوصية 8

نقل البيانات خارج المملكة العربية السعودية 9

تسرب البيانات 9

منشآت
monsha'at
هيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

مركز ذكاء

عن مركز ذكاء

جاء إنشاء مركز ذكاء كأول مركز متخصص في التقنيات المتقدمة لخدمة رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة. يهدف المركز لتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من توظيف التقنيات المتقدمة لتطوير هذه المنشآت وزيادة تنافسيتها وأن يكون حلقة ربط ما بين رواد الأعمال وصناع القرار في مجالاته المتخصصة.
يتخذ مركز ذكاء لعلوم البيانات والذكاء الاصطناعي مدينة الخبر مقرًا له، ويقع مركز ذكاء لإنترنت الأشياء والأمن السيبراني في مدينة الرياض، ويخدم المركز بفرعَيه شتى أنحاء المملكة العربية السعودية.

سياسة الاستخدام

إن المعلومات الواردة في هذا الكتيب تم تجميعها وتنسيقها بجهود موظفي مركز ذكاء التابع لـ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، ولا ينبغي لقارئها أن يعمل بها دون مشورة مناسبة من المتخصصين.

للمزيد من المعلومات نرجو التواصل على البريد الإلكتروني support@thakaa.sa

جميع الحقوق محفوظة لمركز ذكاء، أحد مراكز الابتكار التابعة للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

بإمكانك النقر على الشعارات والروابط الموجودة في هذا الكتيب للذهاب إلى المواقع الإلكترونية الخاصة بها.

01 تطبيق النظام

- نطاق دخول النظام حيز النفاذ: 6 أشهر من المرسوم الملكي رقم (م/19) وتاريخ 1443/2/9هـ الموافق 2021/09/16م؛ أي 2022/03/17م.
- مدة التصحيح: عام من تاريخ دخول النظام حيز النفاذ

02 ماهو نظام حماية البيانات الشخصية

هو النظام الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. المحافظة على خصوصية البيانات الشخصية للمستفيدين، وحماية حقوقهم بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
2. رفع مستوى الثقة في الخدمات على معالجة بيانات المستفيدين.
3. وضع المبادئ والأسس النظامية التي تمكن مقدمي الخدمة من الاستثمار والابتكار في الخدمات والتطبيقات التي توفر قيمةً مضافةً للمستفيدين.

03 نطاق تطبيق النظام

لنقل أن هناك شركةً تقوم بجمع البيانات عبر موقعها من خلال جمع الكوكيز، اسم المستخدم، كلمة المرور، والبريد الإلكتروني وغيرها من البيانات. ولكي نعرف ما إذا كانت هذه الشركة تندرج تحت تطبيق النظام أم لا، فهناك أمرين لابد من تحقق إحداهما حتى ينطبق النظام على الشركة:

1. أي عملية لمعالجة البيانات داخل المملكة العربية السعودية؛ فأي فرد أو شركةٍ أو جهة تعمل على معالجة البيانات داخل السعودية فعليها الالتزام بالنظام، حتى لو كانت تعالج بياناتٍ لأفرادٍ خارج السعودية.

2. أن تكون الشركة خارج السعودية ولكنها تعالج بياناتٍ لأفراد في داخل السعودية سواءٌ كانوا مواطنين أو مقيمين. ويستثنى من ذلك المعالجة لأغراضٍ شخصيةٍ أو عائليةٍ لم تُنشر ولم يفصح عنها، إلا أنه ستكون هنالك ضوابط سوف تدرج لاحقاً في اللائحة التنفيذية.

04 تعريفات هامة

1. البيانات الشخصية:

كل بيان -مهما كان مصدره أو شكله- من شأنه أن يؤدي إلى معرفة الفرد على وجه التحديد، أو يجعل التعرف عليه ممكنًا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ذلك: الاسم، ورقم الهوية الشخصية، والعناوين، وأرقام التواصل، وأرقام الرُّخص والسجلات والممتلكات الشخصية، وأرقام الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية، وصور الفرد الثابتة أو المتحركة، وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي.

2. البيانات الحساسة:

كل بيان شخصي يتضمن الإشارة إلى أصل الفرد العرقي أو أصله القبلي، أو معتقده الديني أو الفكري أو السياسي، أو يدل على عضويته في جمعيات أو مؤسسات أهلية. وكذلك البيانات الجنائية والأمنية، أو بيانات السمات الحيوية التي تحدد الهوية، أو البيانات الوراثية، أو البيانات الائتمانية، أو البيانات الصحية، وبيانات تحديد الموقع، والبيانات التي تدل على أن الفرد مجهول الأبوين أو أحدهما.

3. المعالجة:

هي عملية تُجرى على البيانات الشخصية بأي وسيلة كانت يدوية أو آلية، ومن ذلك: عمليات الجمع، والتسجيل، والحفظ، والفهرسة، والترتيب، والتنسيق، والتخزين، والتعديل، والتحديث، والدمج، والاسترجاع، والاستعمال، والإفصاح، والنقل، والنشر، والمشاركة في البيانات أو الربط البيني، والحجب، والمسح، والإتلاف.

4. جهة التحكم:

أي جهة عامة، وأي شخصية ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة؛ تحدد الغرض من معالجة البيانات الشخصية وكيفية ذلك؛ سواء أباشرت معالجة البيانات بوساطتها أم بوساطة جهة المعالجة.

5. جهة المعالجة:

أي جهة عامة، وأي شخصية ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة؛ تعالج البيانات الشخصية لمصلحة جهة التحكم ونيابةً عنها.

عادةً ما يتم الخلط بين جهة التحكم وجهة المعالجة، لذا سنضرب مثالًا بسيطًا جدا لتوضيح الفرق بينهما؛ لنقل أن محمدًا يعمل موظفًا لدى شركة المتحدة، وقامت الشركة بمشاركة بيانات مجموعةٍ من موظفيها لأغراض تنفيذ التزامات شركة المتحدة بصفتها صاحب عمل. فهنا تكون جهة التحكم هي شركة المتحدة وليس محمدًا لأنها هي التي جمعت البيانات، وهي التي تحدد الغرض من الجمع.

6. صاحب البيانات الشخصية:

الفرد الذي تتعلق به البيانات الشخصية أو من يمثله أو من له الولاية الشرعية عليه. في حال كون صاحب البيانات الشخصية غير مؤهلٍ لاتخاذ القرار القانونيّ أو النظاميّ، كأن يكون طفلاً صغيراً أو ذا إعاقةٍ، فإن الوليّ أو الوصيّ هو من ينوب عنه.

05 حقوق صاحب البيانـات

هناك حقوقٌ لصاحب البيانات وضعها النظام لحماية بياناته، وهي:

العلم:

حق صاحب البيانات في معرفة أن بياناته الشخصية تُجمع عنه.

1. المسوغ النظامي أو العملي المعتبر لجمع بياناته الشخصية
2. الغرض من الجمع
3. ألاَّ تعالج بياناته لاحقاً بصورة تتنافى مع الغرض من جمعها

الوصول:

من حق صاحب البيانات الوصول إلى بياناته المجموعة عنه.

1. الاطلاع عليها
2. الحصـول عـلى نسـخة منهـا بصيغـة واضحـة ومطابقـة لمضمـون السـجلات وبـلا مقابـل مـادي

التصحيح/الإتمام/التحديث:

في حال أراد صاحب البيانات تحديث معلوماته القديمة، فإن النظام يضمن له الحق في إجراء التعديلات.

الإتلاف:

يحق لصاحب البيانات طلب إتلاف بياناته الشخصية مما انتهت الحاجة إليه.

حقوقٌ أخرى

نص عليها النظام وتبينها اللوائح.

بعض هذه الحقوق قد تتقاطع مع التزاماتٍ نظاميةٍ، ما قد يضيف استثناءاتٍ خاصةٍ تضبط هذه الحقوق وتقيّدها، لما فيه مصلحةٌ عامةٌ أو لمتطلبٍ نظاميٍّ أو قضائيٍّ أو أمنيّ.

أحد حقوق صاحب البيانات وهي الحق في العلم، ونصّ النظام بشكل صريح على أحوال إخطار صاحب البيانات بطريقةٍ مكتوبةٍ من أجل الموافقة كأصل، وهي: معالجة البيانات الشخصية، تغيير الغرض من المعالجة، معالجة البيانات الائتمانية، واستخدام وسائل الاتصال الشخصية الخاصة بصاحب البيانات الشخصية من أجل إرسال مواد دعائيةٍ أو توعويةٍ.

كما يستثني النظام الموافقة الكتابية عندما يتم جمع البيانات الشخصية **من غير صاحبها مباشرةً**، أو مُعالجتها لغرض آخر غير الذي جمعت من أجله في بعض الحالات، وهي:

1. إذا وافق صاحب البيانات الشخصية على ذلك، وفقاً لأحكام النظام.

2. إذا كانت البيانات الشخصية متاحة للعموم، أو جرى جمعها من مصدر متاح للعموم.

3. إذا كانت جهة التحكم جهة عامة، وكان جمع البيانات الشخصية من غير صاحبها مباشرةً، أو مُعالجتها لغرض آخر غير الذي جمعت من أجله؛ مطلوباً لأغراض أمنية أو لتنفيذ نظام آخر أو لاستيفاء مُتطلبات قضائية وفق الأحكام التي تحددها اللوائح.

4. إذا كان التقيد بهذا الحظر قد يُلحق ضررًا بصاحب البيانات الشخصية أو يؤثر على مصالحه الحيوية؛ وفق الأحكام التي تحددها اللوائح.

5. إذا كان جمع البيانات الشخصية أو معالجتها ضروريًّا لحماية الصحة أو السلامة العامة أو حماية حياة فرد أو أفراد معينين أو حماية صحتهم. وتبيّن اللوائح الضوابط والإجراءات المتعلقة بذلك.

6. إذا كانت البيانات الشخصية لن تُسجل أو تُحفظ في صيغة تجعل من الممكن تحديد هوية صاحبها ومعرفته بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتبيّن اللوائح الضوابط والإجراءات المتعلقة بذلك.

ولنضرب مثالًا واقعيًا لاختبار صحة ممارسةٍ ما؛ تقوم شركة (أ) للأثاث بتقديم خدماتها للمستفيدين وتطلب منهم تقديم مجموعةٍ من البيانات كشرطٍ لتنفيذ الخدمات، كتحديد عدد أفراد أسرة المستفيد الذي يقوم بالشراء. فهذه الممارسة غير صحيحةٍ لعدم تحقيق متطلب الحد الأدنى من البيانات (والتي سيتطرق لها الكتيب لاحقًا) وتعليق الخدمات على بياناتٍ غير ضروريةٍ، ما يعد إشكاليةً بموجب النظام.

06 العوامل المؤثرة في جمع البيانات

1. أن تكون البيانات التي جُمعت لها علاقةٌ بأغراض جهة التحكم؛ حيث لا ينبغي أن تُجمع البيانات اعتباطاً، لأنه كلما زادت البيانات المجموعة زاد الالتزام. لذا ينبغي على المنشآت التي لا ترغب بتحمل الكثير من المسؤولية أن تجمع الحد الأدنى من البيانات التي تحتاجها لتطبيق خدماتها.

2. طرق جمع البيانات: في كونها ملائمةً ومباشرةً وواضحةً، فلا تحلل البيانات للتعرف على صاحبها دون إخطاره، وأن تكون آمنةً فلا تُجمع البيانات الحساسة ولا تُستخدم البيانات الشخصية بطريقةٍ قد تضر صاحبها، وخاليةً من التضليل والخداع.

3. الحد الأدنى اللازم لتحقيق الغرض، فالبيانات الزائدة عن الحد المطلوب ستؤدي لتكلفة أعلى. كما يجب أن تحفظ البيانات بطريقةٍ آمنةٍ وتجنب شمولها على ما يدل على هوية صاحبها.

4. إتلاف البيانات التي قامت الجهة بجمعها في الماضي ثم اتضح لها أنها ليست ذات أهمية لتلبية أغراضها.

07 متطلبات سياسة الخصوصية

هي عملية إخطار صاحب البيانات بجمع البيانات الشخصية عنه لأسبابٍ مشروعة ومعالجتها وفق آليةٍ محددةٍ. ومتطلباتها هي:

- **المسوغ النظاميّ أو العمليّ المعتبر:** فبحسب حساسية القطاع، كالفنادق مثلاً، يمكن للشركات أو المؤسسات جمع البيانات التي تضمن أداء المهام.
- **الغرض من جمع البيانات ونوعيته،** فيما إذا كانت الجهة ملزمةً في جمع بيانات صاحبها بموجب النظام أم أنها مختارةٌ في جمع البيانات لأغراضها الخاصة.
- **محتوى البيانات الشخصية:** كالاسم والعمر ورقم الهوية الوطنية والهوية الجنسية لصاحب البيانات.
- **طريقة جمع البيانات،** كجمعها من الكوكيز والتطبيقات، ووسيلة حفظها، باتخاذ معايير معينةٍ، وكيفية معالجتها وإتلافها.
- **إخطار صاحب البيانات بكافة حقوقه** التي يتمتع بها.
- **إخطار صاحب البيانات بالجهات** التي ستُشارك بياناته وتُعالجها، مع توضيح الأسباب.
- **إخطار صاحب البيانات بالآثار المحتملة** في حال عدم رغبته بمشاركة بياناته.

يمكن لجهة تحكمٍ ما الإفصاح عن بيانات المستفيد في الأحوال التالية:

موافقة صاحب البيانات.

أن تكون البيانات قد جُمعت من مصدرٍ متاحٍ للعموم.

أن تكون الجهة التي تطلب الإفصاح جهةً عامةً، وذلك لأغراضٍ أمنيةٍ أو لتنفيذ نظامٍ آخر أو لاستيفاء متطلباتٍ قضائيةٍ.

حمايةً للصحة أو السلامة العامة أو لحماية حياة أفرادٍ معينين.

الاقتصار على معالجتها بطريقةٍ لا تؤدي إلى معرفة هوية صاحب البيانات أو فرد آخر.

مثالٌ على إفصاح البيانات؛ تقوم شركة (أ) بجمع مجموعةٍ من البيانات الخاصة بأصحاب البيانات لأغراضٍ مشروعةٍ ووفق الآليات النظامية، وتقوم بعد ذلك بمشاركة البيانات مع طرفٍ ثالثٍ يقوم بمعالجة البيانات من أجل إزالة عبء حماية البيانات من عاتقها. ففي هذه الحالة لا تنتفي المسؤولية عن شركة (أ) لكونها الجهة التي جمعت البيانات وبالتالي فهي المسؤولة عن حمايتها.

08 نقل البيانات خارج المملكة العربية السعودية

لا يجوز نقل البيانات الشخصية خارج المملكة العربية السعودية، ويستثنى من ذلك:

1. وجود حالات الضرورة القصوى للمحافظة على حياة صاحب البيانات خارج المملكة أو مصالحه الحيوية أو الوقاية من عدوى مرضية أو فحصها أو معالجتها
2. تنفيذ اتفاقيةٍ دوليةٍ تكون المملكة طرفًا فيها
3. خدمة مصالح المملكة
4. أغراض أخرى سوف تبينها اللائحة التنفيذية المفسرة للنظام

وفي جميع الأحوال توجد مجموعة قيود لابد من التحقق منها حتى بعد انطباق الاستثناءات، ومنها موافقة الجهة المختصة وهي الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعيّ. لذا ينبغي أن يحرص أصحاب الأعمال بمجرد سريان النظام أن يكون جمع البيانات ومعالجتها داخل المملكة العربية السعودية.

09 تسرب البيانات

يعد الإفصاح عن البيانات بشكلٍ غير مشروعٍ أو الوصول غير المشروع عنها ضرباً من تسرب البيانات. وفي حال وجود تسربٍ، تقوم جهة التحكم بالتالي:

1. إشعار الجهة المختصة (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعيّ)
2. في حال ترتب ضررٍ جسيمٍ على صاحب البيانات أو على نفسه بسبب تسرب البيانات، فيجب إشعار صاحب البيانات.

العقوبات

1. الإفصاح عن المعلومات الحساسة: غرامة لا تزيد عن 3 ملايين ريال و/أو السجن لمدة لا تزيد عن سنتين.
2. نقل البيانات خارج المملكة العربية السعودية: غرامة لا تزيد عن مليون ريال و/أو السجن لمدة لا تزيد عن سنة.
3. وما عدا ذلك: فالإنذار أو بغرامةٍ لا تزيد عن 5 ملايين ريال.
4. المساءلة التأديبية على مخالفة أحكام النظام من قِبل الموظفين.
5. تعويض صاحب البيانات عن الضرر المادي أو المعنوي الذي أصابه جراء مخالفة أحكام النظام.
6. تصادر أي مبالغ ناتجةً عن تسريب البيانات لدى الجهة الحكومية.
7. المساءلة التأديبية للموظف في حال مخالفة النظام

10 حدود المسؤولية

تقدم منشآت المصادر التعليمية وهي خدمة من خدمات مكتبة مركز ذكاء التي تقدمها منشآت والتي تساهم وتساعد في إثراء المحتوى العربي لمصادر التعلم عبر الإنترنت لتوفير المعرفة لفئات مختلفة في مجالات التقنية وريادة الأعمال، ولا تقدم "منشآت" أو من يمثلها أيّ قرارات أو ضمانات سواءً بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في الكتيّب لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام ولا تتحمل "منشآت" أو من يمثلها – بأي حال من الأحوال- أي أضرار مادية أو معنوية، مباشرة أو غير مباشرة قد تحصل، وتؤكد "منشآت" أو من يمثلها أنها غير مسؤولة سواءً بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبعي أو عقابي خاصًا كان أو عامًا، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، أي ضرر أو فيروس قد يتعرض له الحاسوب الشخصي نتيجة الدخول إلى هذه الصفحة، وأن "منشآت" أو من يمثلها تبذل الجهد للتأكد من أن المعلومات المتوفرة من خلال المصادر التعليمية شاملة ودقيقة قدر المستطاع. وكما تؤكد "منشآت" على الالتزام بحقوق النشر وحقوق الملكية الفكرية لمحتويات المصادر التعليمية بما في ذلك شعار "منشآت" ولا يحق نشر أي معلومات أو رأي يتم التعبير عنه هنا دون الحصول على إذن خطي مسبق للقيام بذلك من قبل "منشآت".

منشآت
monsha'at
هيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

مركز ذكاء

Thakaa.sa

نتمنى أن تكون قد استمتعت بهذا الكتيب،
ويمكنك إرسال التعليقات والاقتراحات

عبر هذه الاستبانة